مراصد

كراسات علمية ٣٢

الغزو الإسلامي الحركي للثورة الرقمية:
نموذج الإسلاميين المغاربة

تأليف
منتصر حمادة (باحث من المغرب)
مدير مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، الرباط



مراصد ٣٢

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.

الغزو الإسلامي الحركي للثورة الرقمية:
نموذج الإسلاميين المغاربة

تأليف
منتصر حمادة (باحث من المغرب)
مدير مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، الرباط

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

حمادة، منتصر، ١٩٧١-

الغزو الإسلامي الحركي للثورة الرقمية : نموذج الإسلاميين المغاربة / منتصر حمادة.- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٦.

ص. سم. (مراصد ؛ ٣٢)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-367-4

١. الإسلام و الدولة -- المغرب.٢ . الإسلام و السياسة -- المغرب. ٣. الشبكات الاجتماعية علي الانترنت. ٤. الحركات الدينية. ٥. المغرب -- السياسة و الحكومة. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي –322.10964 2016806964

ISBN: 978-977-452-367-4

رقم الإيداع: 2016/11380



تتطرق هذه الدراسة إلى موضوعين من أهم مواضيع الساعة في المجال التداولي الإسلامي، وتتمحور حول معالم تفاعل الحركات الإسلامية مع الثورة الرقمية التي نعيش على إيقاعها في العالم بأسره.

ومعلوم أنه صدرت العديد من المؤلفات والدراسات حول الظاهرة الإسلامية الحركية بشكل عام، ولكننا لا زلنا نعاين تواضعًا في كم ونوع الأعمال التي اشتغلت على تفاعل الظاهرة الإسلامية الحركية مع الثورة الرقمية، وكان علينا انتظار أحداث «الربيع العربي»[1]؛ حتى نعاين صدور بعض المقالات أو الدراسات التي تتطرق للموضوع، وبيان ذلك كالتالي:

المادة الخام للاشتغال على ملف تدبير الحركات الإسلامية لثورة الاتصالات والثورة الرقمية موجودة؛ بما في ذلك المادة المرتبطة بحقبة ما بعد اندلاع أحداث «الحراك». ومعلوم أنه اتضح خلال التفاعلات التي صاحبت الحراك في شمال إفريقيا على الخصوص والخليج العربي - منذ مطلع يناير ٢٠١١ - أن العديد من الفاعلين السياسيين والإسلاميين راهنوا على دور الفضائيات والعالم الرقمي - مواقع شبكة الإنترنت، مواقع التواصل الاجتماعي - في نُصرة هذا الحراك، وقمع حراك آخر، في إطار صراعات وتدافعات بين صناع قرار أمني وسياسي، وبالتالي استراتيجي يهم الساحة العربية.

وبالنتيجة؛ لا يكمن مشكل الاشتغال البحثي والنقدي على الظاهرة في المراجع والمادة الخام. وإنما في منهجية التحرير، سواء تعلق الأمر بتحرير مقالات أو دراسات. لولا أن تورط

(١) نحن نعتقد أن الأيام الأولى التي تلت حادثة البوعزيزي في تونس؛ كانت تجسّد بالفعل ربيعًا عربيًّا. ونعتقد أيضًا - بخلاف ما تروج له العديد من الدراسات والأبحاث والمقالات - أنه مباشرةً بعد اندلاع هذه الأحداث والتطورات التي صاحبتها في الحالة التونسية بالتحديد خرجنا عمليًّا من حالة «ربيع عربي» عفوي وتلقائي، وطرقنا باب «ربيع عربي» متحكم فيه من قبل أنظمة وجهات ومشاريع شرق أوسطية وغربية على حدٍّ سواء. وشتان ما بين المقامين.



مجموعة من الدول العربية والغربية في التأثير على أحداث الحراك، والانخراط في ما يُشبه زعزعة استقرار أنظمة ودول؛ جعل أغلب الباحثين يأخذون مسافة من الموضوع، أو يشتغلون عليه، تفاعلاً مع معالم تحالف فاعلين إسلاميين مع أنظمة شرق أوسطية وغربية في توظيف الثورة الرقمية[٢] خدمة لمصالح مُحددة سلفًا.

لقد ارتأينا تبني مقاربة تجمع بين النظري والتطبيقي في تناول هذا الملف المؤرق، وبيان ذلك كالتالي:

تناول أداء الحركات الإسلامية تطغى عليه المقاربات النظرية على المقاربات التطبيقية؛ لولا أنه في هذا المحور بالذات نحن معنيون بالتوفيق بين الجانبين معًا. إن لم نقل معنيون بتغليب الجانب التطبيقي على نظيره النظري لاعتبارين اثنين على الأقل؛ هما:

١- لا زالت المقاربات النظرية طاغية على المقاربات التطبيقية في معرض تناول ظاهرة الحركات الإسلامية؛ بل وصل الأمر إلى درجة قراءة أداء الفاعلين الإسلاميين من منظور نفسي، أو لغوي بلغه المعطى السياسي، والأمني، والاقتصادي. والحال أن الاشتغال على النفوذ الاجتماعي عند الإسلاميين العرب، وتفاعل الحركات الإسلامية مع الثورة الرقمية؛ باعتباره بوابة من بوابات التمكين السياسي يتطلب تغليب الجانب التطبيقي أكثر من النظري.

---

(٢) هذا عين ما تطرقت إليه دراسة الباحث طارق رمضان، في كتاب صدر له تحت عنوان: Tariq Ramadan, *L'islam et le réveil arabe*, Presses du Châtelet (9 nov. 2011). وقد صدرت مجموعة من المقالات النقدية ضد الكتاب. وآخذة على المؤلف تبنيه خطاب المؤامرة في معرض قراءة أحداث الحراك العربي. ولكن الوجه الآخر لهذا النقد الصادر عن طارق رمضان؛ كونه صرف النظر عن الدعم الذي حظيت به جماعة «الإخوان المسلمين» من طرف الإدارة الأمريكية في حقبة اندلاع أحداث «الربيع المصري»، وهذا ما تأكد لاحقًا، وصمتت عنه الأقلام الإسلامية الحركية.



٢- من المهم جدًّا استحضار الجانب التطبيقي في تناول هكذا ملفات. من باب تسليط الضوء على مكامن الضعف والقوة في أداء تيارات إسلامية تُشكّك في إسلام المجتمع والنظام والدولة؛ خاصة أن الأمر لم يعد مرتبطًا بتنظيمات مدنية هامشية، وإنما لائحة عريضة من الجمعيات والمنظمات منخرطة في مشاريع إقليمية لا تخرج عما اصطلحنا عليه في أكثر من مناسبة بـ «اختطاف الإسلام» من أهله، أو «اختطاف الدولة والدين».

ولأننا نعيش زمن الثورة الرقمية، وزمن الصورة؛ بتعبير المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه Régis Debray. فطبيعي أن نعاين حضورًا للحركات الإسلامية في هذه المستجدات، وفي مقدمتها اليوم مواقع شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي. ومعلوم أن تأثير الأئمة المتضلعين في استعمال وسائط الإعلام ازداد منذ عام ١٩٩٧ تقريبًا لما ظهر للملأ الموقع الإلكتروني التفاعلي «إسلام أون لاين»؛ الذي يشرف عليه يوسف القرضاوي[٣]. ولكي نقرأ مقدمات تفاعل الحركات الإسلامية مع الثورة الرقمية، وأفق توظيفها لصالح مشروعها الحركي؛ علينا أولاً التوقف عند بعض الإشارات اللصيقة بالثورة الرقمية، قبل التوقف ثانيًا عند طبيعة الحركات الإسلامية المعنية أكثر في هذه الدراسة.

زمن الثـورة الرقمية

معلوم أن الحديث عن الثورة الرقمية وثورة الاتصالات يندرج إجمالاً في سياق الحديث عما اصطلح عليه بالجيل الثالث من الثورات المعرفية الكبرى التي عرفتها البشرية: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، ثم الثورة المعرفية التي نعيش في ذروتها اليوم مع الثورة الرقمية

(٣) سكوت أتران، **الحديث إلى العدو: الدين والأخوة وصناعة الإرهابيين وتفكيكهم**، ترجمة طاهر لباسي (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود؛ بيروت: دار جداول، ٢٠١٥): ٢٧٠.



ضمن ثورات أخرى مُصاحبة. وأفرزت على الخصوص لائحة من المفاهيم التي التصقت بها، وفي مقدمتها مفهوم «القوة الناعمة» Soft Power كما سطرته أعمال جوزيف ناي. ومن المفاهيم المتفرعة بدورها عن مفهوم «القوة الناعمة» مفهوم مرجعي يهمنا بالتحديد في هذه الدراسة، وهو مفهوم «القوة الإلكترونية». ويُفيد - حسب جوزيف ناي - القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء الإلكتروني. أي القدرة على استخدام الفضاء الإلكتروني لخلق مزايا، والتأثير في الأحداث المتعلقة بالبيئات الواقعية الأخرى، وذلك عبر أدوات إلكترونية[٤].

ومعلوم أيضًا أن الفضاء الإلكتروني يتميز بعدة خصائص مادية وزمنية وأداتية؛ تجعله ساحة للتوظيف والتأثير؛ كما هو الحال مع تفاعل الحركات الإسلامية في دراستنا هذه. وليس صدفة أن هذا الفضاء يسمح لمستخدميه بإمكانية عدم الكشف عن هويتهم الحقيقية، وهو ما جعله بيئة جاذبة لمستخدميها، دفعهم إلى توظيفه في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية. فزيادة على أن هذا الفضاء أضحى وسيطًا لا مندوحة عنه حقًّا. ليس فقط كونه خلَّص الفرد من تراتبية وهرمية وأَبَوِيَّة أدوات التواصل التقليدية، ولكن أيضًا لأنه وثب خلف انبعاث عالم افتراضي؛ بات الأفراد والجماعات والتنظيمات من بين ظهرانيه فاعلين مباشرين بمستطاعهم إبداء آرائهم وتصوراتهم عن، وفي القضايا الإشكالية الكبرى؛ التي ترهن حاضرهم، أو من شأنها التأثير في مستقبلهم. وامتد الأمر - كما تأكد عمليًّا - في العديد من مستجدات الساحة في شمال إفريقيا خلال السنين الأخيرة. إلا أن الجيل الجديد من الفضاء الإلكتروني - وبالتحديد الجيل الثاني من شبكات التواصل

(٤) إيهاب خليفة، **القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة**، أوراق ١٢ (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٤): ٢٥.



الاجتماعي (جيل الفيسبوك، وتويتر، واليوتيوب تحديدًا) - أتاح منابر واسعة للنقاش والحوار وتبادل الآراء والأفكار، وحشد الجماهير لمناصرة قضية من القضايا، أو لتكوين رأي عام حول القائم منها، أو لإثارة إشكاليات مجتمعاتية لم تكن وسائل الإعلام والاتصال التقليدية تعيرها الاهتمام الكافي، أو تتبرَّم منها، أو تمارس الرقابة على من يثيرها ويطرحها للعلن؛ بحيث بتنا أو نكاد - كما يقول البعض - بإزاء تكريس جديد؛ لا بل واستعادة جديدة لنظرية المجال العام Public Sphere؛ التي صاغها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس بداية ستينيات القرن الماضي؛ للتعبير عن ذاك الفضاء الذي يتوسَّط مجال السلطة والمجال العمومي من جهة، والمجال الخاص للأفراد والجماعات من جهة ثانية. والذي تُؤَسِّسُهُ النقاشات والحوارات والتدافعات المرتبطة بقضايا الشأن العام بين طرفي المعادلة(٥).

الإسلاميون والثورة الرقمية: الإسلام السياسي نموذجًا

يتميز مشروع الحركات الإسلامية بأنه مشروع سياسي وديني مقارنة مع غيره من المشاريع الإصلاحية في مجالنا التداولي الإسلامي العربي تحت شعار أسلمة المجتمع، والنظام، والدولة؛ لاعتبارات عدة من منظور الجهاز المفاهيمي للعقل الإسلامي الحركي، أو الإبستيم الإسلامي الحركي Epistémè islamiste. مفادها أن التديّن الإسلامي لأبناء هذا المجال التداولي ليس إسلامًا في المستوى المطلوب، وبما أن الإسلام دين دعوة ودولة؛ فإن المسلمين الذين يقعون خارج الفضاء الإسلامي الحركي غير مؤهلين لتحمل مسئوليات ومقتضيات الرسالة النبوية. تبزغ هذه الحركات الاجتماعية الدينية معتبرةً أنفسها مُكلفة بمهمة تاريخية قائمة على إقامة

---

(٥) يحي اليحياوي، **الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب**: مظاهر التحكّم والدَّمقرطة، **مركز الجزيرة للدراسات** (٨ نوفمبر ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/11/201511885144375848.htm#.Vj-t81LGFrU.



العدل تأسيسًا على القيم الإسلامية، أو باسم المرجعية الإسلامية. ونجد ضمن هؤلاء اليوم الحركات الإسلامية؛ التي ترفض النظام التقليدي والتقاليد التاريخية الـمُميزة لهذا المجال أو ذاك، استنادًا على النص القرآني والنبوي؛ لتؤسِّسَ تيارًا منظمًا فكريًّا وبشريًّا؛ يُدافع من أجل إقامة الدين في المجتمع. إنها تعبير عن الرغبة الدينية لدى عدد من الأشخاص في أسلمة المؤسسات الاجتماعية(٦).

نتوقف أيضًا عند الفاعل الإسلامي الحركي - أي حركات، وأحزاب الإسلام السياسي - وليس الفاعل الإسلامي الدعوي من قبيل جماعات «الدعوة والتبليغ»، أو تيارات «السلفية العلمية». ولا بالأحرى الفاعل الإسلامي «الجهادي» من قبيل تنظيم «القاعدة»، أو تنظيم «داعش»؛ خاصة أن المقام لا يسمح لكي نرتحل عند معالم تفاعل هذه التفرعات الثلاثة مع الثورة الرقمية، ومواقع شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي؛ خدمة لمشروعهم الإسلامي الحركي.

وبحكم أن المجال التداولي الإسلامي يعج بالحركات والأحزاب الإسلامية - من المغرب إلى إندونيسيا - بل امتد الأمر اليوم إلى القارة الأوروبية، والعديد من الدول الغربية. مع وجود فروع ما يُصطلح عليه بـــ «التنظيم العالمي للإخوان المسلمين»؛ فإن المقام لا يسمح بالتوقف عند مُجمل التقاطعات بين تفاعل مُجمل هذه الحركات والأحزاب الإسلامية مع الثورة الرقمية. لذلك؛ سوف نقتصر على نموذج تطبيقي يهم السائد في المجال التداولي الإسلامي المغربي، وهو على غرار أغلب الدول العربية منخرط في مقتضى التصدي للمشاريع الإسلامية الحركية.

(٦) فريد الأنصاري، **الفطرية: بعثة التجديد المقبلة من الحركة الإسلامية إلى دعوة الإسلام** (مكناس، المغرب: الكلمة، ٢٠٠٧). والراحل فريد الأنصاري، قيادي سابق في حركة «التوحيد والإصلاح»، ولكنه قدم استقالته لاحقًا، وتوّج نقده للعمل الإسلامي الحركي بتأليف مجموعة من الإصدارات.

وأخيرًا، حتى في خانة الظاهرة الإسلامية الحركية، وفي نسختها السياسية المغربية – ظاهرة «الإسلام السياسي» – سوف نتوقف أكثر مع تفاعل إسلامي حزب «العدالة والتنمية» دون الخوض في تفاعل باقي الإسلاميين السياسيين(٧). مع التذكير أن القواسم المشتركة بين مُجمل هذه الفصائل أكبر بكثير مما يُفرق بينها في معرض التفاعل مع الثورة الرقمية. وإن كان هناك تباين في هذه الجزئية؛ فيبقى استثناءً وليس قاعدة.

المُحدّدات الثلاثة للدراسة: الأسلمة والاختراق والتقية

تأسيسًا على ما سبق، ثمة ثلاثة مُحدّدات أساسية لا بد أن نضعها في عين الاعتبار في معرض الحديث عن تفاعل الحركات الإسلامية مع الثورة الرقمية:

أ – مُحدّد الأسلمة

علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أننا إزاء حركات مجتمعية أيديولوجية على غرار بقية الأيديولوجيات، ولكنها تتميز بالنهل من «المرجعية الإسلامية»؛ والتي كما سلف الذكر تروم أساسًا أسلمة المجتمع، والنظام، والدولة. هذا هو القاسم المشترك في الجهاز المفاهيمي لجميع الفاعلين الإسلاميين؛ سواء أفصحوا عن ذلك أم لا بصرف النظر عن مسارات هذا المشروع؛ كأن يتحقق عبر الانقلاب أو التدرج، أو بالتحالف مع فرقاء سياسيين منافسين في مرحلة أولية قبل الانقلاب عليهم في مرحلة لاحقة، أو الاشتغال واختراق المنظمات الأهلية

---

(٧) سوف نتوقف عند أسباب ذلك في خاتمة الدراسة.

ومؤسسات الدولة في انتظار تفعيل مشروع/ حقبة «التمكين». على أن يكون أفق المشروع التأسيسي لـ«دولة الخلافة»(٨)، و«تطبيق الشريعة» كما سطرت لها الأدبيات الإسلامية الحركية.

ب- مُحدّد الاختراق

في سياق تحقيق أحلام مشروع الحركات الإسلامية - دولة الخلافة، تطبيق الشريعة، تطليق مجتمعات الجاهلية.. إلخ -، وعلى غرار أي مشروع أيديولوجي يتم اللجوء وتوظيف كل ما هو صالح للتوظيف خدمةً للمشروع. من قبيل تأسيس منظمات ذات أهمية موازية للمنظمات الأهلية في الساحة، أو اختراق مؤسسات الدولة، أو تفعيل قاعدة «ملء المكان الشاغر» في شتى القطاعات والفضاءات، وغيرها من المبادرات التي تندرج إجمالاً في مشروع الأسلمة. وهذا ما تقوم به الحركات

الإسلامية عبر بوابة الاختراق؛ سواء تعلق الأمر بالطبقة العليا للمجتمع، أو الطبقة المتوسطة، أو الطبعة السفلى(٩)، إذا استعرنا مفردات علم الاجتماع الماركسي تحديدًا.

ج- مُحدّد التقية

هناك مُحدّد آخر تشتغل به الحركات الإسلامية في فضاءات شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو مُحدّد لا زال بعيدًا عن التناول البحثي بل الإعلامي في مجالنا التداولي الإسلامي.

---

(٨) نحن ننطلق من مُسلمة مفصلية مفادها أن كل حركة إسلامية، سواء كانت دعوية أو سياسية أو جهادية تؤمن بحتمية تأسيس دولة الخلافة، سواء أفصحت عن ذلك أم لا. وإذا أفصحت عن هذا الحُلم فهي صريحة مع أدبياتها المؤسسة، وهذا حال أغلب الحركات الإسلامية الجهادية، من قبيل تنظيم «القاعدة» أو تنظيم «داعش»، وبقية «الجهاديات».

(٩) تتوقف الدراسة عند بعض الأمثلة التطبيقية في هذا الصدد.

يتعلق الأمر بمُحدّد التقية، أو الازدواجية التي تُميز أداء الحركات الإسلامية مع فارق جوهري لا بد من التوقف عنده في هذا الصدد؛ حيث خلُصنا في معرض الاشتغال على الظاهرة الإسلامية الحركية[١٠] إلى ما يلي:

- التقية قائمة في الجهاز المفاهيمي للحركات الإسلامية؛ سواء أفصحت عن ذلك أم لا. وواضح أنه باستثناء الفاعل الإسلامي «الجهادي»؛ الذي يُعلن بشكل صريح عن حُلم إقامة «دولة الخلافة»، و«تطبيق الشريعة»[١١]؛ فإن باقي الفاعلين الإسلاميين من التيارين الدعوي والسياسي يوجدون في موقع مجتمعي حَرِج لا يُخوِّل لهم الإفصاح عن هذا الحُلم، وحتمية الاشتغال عليه من أجل إقامة الدين في المجتمع والدولة.

- إذا تركنا الفاعل الإسلامي «الجهادي» جانبًا؛ نجد أن باقي الفاعل الإسلامي السياسي أكثر لجوءًا لخيار التقية مقارنة مع الفاعل الدعوي؛ لأن مقتضى اللعبة السياسية في المنطقة – شمال إفريقيا نموذجًا – يتطلب اللجوء إلى خيار التقية. بخلاف الفاعل الإسلامي الدعوي؛ سواء تعلق الأمر بجماعات «الدعوة والتبليغ»، أو تيارات «السلفية العلمية»، وغيرها من التيارات الإسلامية التي تراهن حصرًا على العمل الدعوي وليس العمل السياسي بلغة العمل الجهادي.

(١٠) لا نتحدث فقط هنا عن الاشتغال على أدبيات الظاهرة الإسلامية الحركية، وما حُرر حول الظاهرة وحسب، ولكن نتحدث أيضًا عما خلُصنا إليه من خلال عديد من اللقاءات التي جمعتنا بقيادات وقواعد هذه الحركات والأحزاب، الدعوية والسياسية والجهادية، وخاصة في الساحة المغربية. وبالتالي خوضنا في هذه الجزئية الدقيقة المتعلقة بالتقية في الجهاز المفاهيمي للعمل الإسلامي الحركي لم يصدر من فراغ. وقد ألفنا في ذلك بعض الأعمال، انظر: منتصر حمادة، الإسلاميون المغاربة واللعبة السياسية: إكراهات المقاطعة وإغراءات المشاركة (فاس: منشورات عربية، ٢٠٠٣)؛ منتصر حمادة، قراءة في نقد الحركات الإسلامية: بين الأصولية الجديدة وما بعد الإسلام السياسي (فاس: منشورات عربية، ٢٠٠٧)؛ منتصر حمادة، نحن والتصوف: الطريقة القادرية البودشيشية نموذجًا (الرباط: منشورات الشروق، ٢٠٠٩)؛ منتصر حمادة، في نقد تنظيم القاعدة: مساهمة في دحض أطروحات الحركات الإسلامية الجهادية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ الدار العربية للعلوم، ٢٠١٠)؛ منتصر حمادة، الوهابية في المغرب (الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠١٢)؛ منتصر حمادة، في نقد العقل السلفي: السلفية الوهابية في المغرب نموذجًا (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود؛ بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٤).

(١١) كما تقوم بذلك «الجهاديات» من طينة تنظيم «القاعدة» وبدرجة صريحة تنظيم «داعش».



ولا يمكن معرفة حقيقة أو معالم تفاعل هذه «الدعويات» مع التقية إلا عبر التدقيق البحثي والنقدي في طبيعة الأدبيات الفقهية التي ينهلون منها. كُلما كانت هذه الأدبيات أقرب إلى المرجعية الإخوانية والسلفية الوهابية؛ كان الجهاز المفاهيمي لهذه «الدعويات» أقرب لتوظيف التقية. وكلما اقتربت هذه الأدبيات من خطاب الرقائق والتصوف وما جاوره؛ ابتعدت عن خطاب/ مشروع التقية.

بين أيدينا نموذج تطبيقي كثيرًا ما اطلعنا عليه في الحالة المغربية، ويجمع في آن بين مُحدّد التقية وتوظيف الثورة الرقمية - مواقع التواصل الاجتماعي نموذجًا - عند الحركات الإسلامية في شقها الإخواني. يتعلق الأمر بممارسة رقمية يلجأ إليها بعض الفاعلين الإسلاميين من حركة «التوحيد والإصلاح»، وحزب «العدالة والتنمية» في معرض توجيه النصح أو تدقيق مسار المشروع الإخواني في الساحة. من خلال نشر تغريدات، أو مقالات، أو وجهات نظر تهم المشروع الإسلامي؛ واقعه ومآلاته. تتضمن معلومات ونصائح مع الإبقاء على التدوينة، أو المقالة لمدة زمنية مُحدّدة - غالبًا ما يتعلق الأمر لبضع ساعات - قبل حذفها بشكل نهائي من صفحة المعنى.

الأهم هنا أن يتم تمرير الرسالة إلى القيادات والقواعد؛ والتي يتم ترويجها لاحقًا في المراسلات الخاصة. عِوَضَ الرهان على الإعلام التقليدي - الورقي نموذجًا -، أو الإعلام الرقمي - مواقع إخبارية رقمية نموذجًا - من منطلق أن المادة تتضمن توجيهات ونصائح وما يُشبه تعليمات، وتكشف في آن عن طبيعة المرجعية والمشروع والأهداف لصاحبها؛ ولأنها

تقترب من فضاءات السرية لا يتم الإبقاء عليها في صفحات المعنيين؛ حتى لا يطلع عليها العموم، وغالبًا ما يتم اللجوء إلى هذه التقنية في محطة الاستحقاقات الانتخابية [١٢].

أهمية هذا المثال التطبيقي، أنه يساعد المتتبع[١٣] للظاهرة الإسلامية الحركية على التدقيق أكثر من المواقف الحقيقية للفاعل الإسلامي الحركي من أحداث الساعة والساحة. ومعلوم أن المواقف الحقيقية لهذه المشاريع وغيرها من المرجعيات الأيديولوجية لا تعبر عنها بالضرورة المواقف الرسمية، أي البيانات التي تصدرها بين الفينة والأخرى، وإنما المواقف الحقيقية يتم التدقيق فيها والكشف عنها في مقامين اثنين على الأقل: أولاهما الجلسات الخاصة؛ أي جلسات المكاشفة والجلسات الكواليسية. وثانيهما، ما تكشف عنه تدوينات وتغريدات مواقع التواصل الاجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية مضامين العديد من التدوينات والتغريدات التي تأتي في أحيان كثيرة مخالفة بشكل كبير لمضامين المواقف الرسمية.

بتعبير آخر؛ يمكن أن نمارس التقية والازدواجية في الواقع المادي في الندوات والمحاضرات ومؤسسات الدولة، وفي المنابر الإعلامية الورقية والرقمية. ولكن من الصعب الرهان على ممارسة التقية في مواقع التواصل الاجتماعي.

نماذج تطبيقية في التوظيف الميداني للثورة الرقمية

إذا استحضرنا أبسط مقتضيات مُحدّد الأسلمة، ومُحدّد التقية؛ يمكن حينها توقع تفاعل الفاعل الإسلامي الحركي مع الثورة الرقمية في شبكة الإنترنت والفضائيات ومواقع التواصل

(١٢) عاينا هذه الملاحظة في مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير خلال الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في ٤ سبتمبر ٢٠١٥، وتحديدًا في أيام الحملة الانتخابية أولًا، وفي مرحلة ما بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات.
(١٣) سواء تعلق بالباحثين أو الإعلاميين أو الأمنيين أو الفاعلين السياسيين المعنيين برصد وتتبع الظاهرة.

الاجتماعي وغيره. وهو التفاعل الذي لا يخرج عن مقتضى الغزو والتغلغل والانتشار حسب ما تتيحه هذه الثورة الرقمية.

وما دمنا نشتغل على المشهد الإسلامي الحركي في نسخته المغاربية - المغرب الأقصى - حري بنا التوقف عند بعض الأمثلة التطبيقية من باب تسليط الضوء على توظيف الإسلاميين المغاربة للثورة الرقمية في خدمة مشروعهم السياسي/ الديني.

يُعتبر العمل الإعلامي أكثر فعالية في التأثير على الرأي العام، ومن هنا الفورة الإعلامية التي نعاينها في الساحة العربية؛ بما فيها الفورة الإسلامية الحركية - إخوانية كانت أم سلفية وهابية - وبالنتيجة تراهن الحركات والأحزاب الإسلامية أيضًا على فضاءات أخرى قلّما انتبه إليها المتتبعون والمعنيون من صناع قرار وباحثين ومنافسين إصلاحيين. ونخص بالذكر؛ فضاءات الإعلام التقليدي أو الحديث، أو الإعلام الإخباري الكلاسيكي - المكون أساسًا من منابر إعلامية، رقمية كانت أم ورقية، فضائية أم أرضية -، أو إعلام مواقع التواصل الاجتماعي.

أ) في الشق الأول - أي الإعلام التقليدي - يتفرع الأمر على بابين اثنين؛ هما: إطلاق منابر إعلامية تابعة للمشروع الإسلامي الحركي، وإطلاق منابر إعلامية مستقلة أو خاصة ترفع شعار «الوسطية»، أو متحالفة معها من خلال تفعيل ما يُشبه الاختراق في هذه المنابر.

ب) وفي الشق الثاني - أي مع إعلام مواقع التواصل الاجتماعي - فقد كان على صناع القرار والمتتبعين انتظار أحداث الحراك المغربي من جهة، ونتائج الاستحقاق الانتخابي المرتبط بهذا الحراك؛ حتى يعاينوا عمليًّا مقتضى وتبعات توظيف حركة التوحيد والإصلاح الإسلامية بحليفها السياسي حزب العدالة والتنمية لمواقع التواصل الاجتماعي. خدمةً

لمشروع الحركة والحزب، وبإقرار صناع القرار؛ فإن حزب العدالة والتنمية الإسلامي يُعد - في واقع الأمر - الأكثر نشاطًا على المستوى الرقمي. وذلك منذ تشريعيات سنة ٢٠١١، ويعول في ذلك على ما يسميه البعض الجيش الإلكتروني لحزب العدالة والتنمية؛ والذي يتألف أساسًا من نشطاء شبيبة الحزب؛ حيث يتقاسم عبد الإله بنكيران - الأمين العام للحزب - في صفحته الرسمية كل شيء مع من أسماهم ذات يوم «سكان كوكب الفيسبوك»؛ بما في ذلك أنشطته الشخصية(١٤).

ومعلوم لدى المتتبعين للظاهرة الإسلامية الحركية أن حضور الإسلاميين بشكل عام - الدعويين، والسياسيين، والجهاديين - كان لافتًا قبيل اندلاع أحداث الحراك. تفعيلاً لمقتضى الغزو سالف الذكر؛ ولكنه كان أبعد عن لفت انتباه باقي الفرقاء السياسيين والحزبيين ممن قزموا بشكل جلّي من أهمية ودور مواقع التواصل الاجتماعي في نُصرة مشروع الحركات الإسلامية.

وبسبب مُقتضى التقية الذي تلجأ إليه الحركات الإسلامية بشكل عام؛ وخاصة المنخرطة في العمل السياسي. فقد اتضح أن نتائج دراسة أنجزتها «إذاعة هولندا الدولية» في غضون منتصف العام ٢٠١٣ - سنتان بعد اندلاع أحداث «الربيع العربي» - أفرزت حضورًا بارزًا للفاعل الإسلامي الحركي مقارنة مع باقي الفاعلين السياسيين(١٥). إن مُعدّ الدراسة محسوب على

(١٤) «شبكات التواصل الاجتماعي: معترك افتراضي بين مرشحي انتخابات شتنبر ٢٠١٥»، **الأحداث المغربية** (٣٠ أغسطس ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، www.ahdath.info/?p=102543.

(١٥) أظهرت الدراسة أن حزب العدالة والتنمية الذي يدير شئون البلاد على رأس الحكومة المغربية الحالية، يبقى متصدرًا للمشهد الإلكتروني الحزبي المغربي؛ إذ حقق ٢٣٣,٥٨١ متصفحًا في الشهر على موقعه الرسمي، وكذا ٣٣,٢٠٤ معجبين على «الفيسبوك»، و٢٣,٠٦٤ متتبعا على «تويتر»، بالإضافة إلى ٥٢٤٠ مشتركًا على قناة الحزب الرسمية على «اليوتيوب». كما أظهرت نفس الإحصاءات أن «مُتتبعي ومؤيدي الأحزاب المغربية الأخرى مجتمعة لا يمثلون سوى ٢٠٪ مما يمثله أنصار ومؤيدو حزب العدالة والتنمية»، انظر: محمد معاذ شهبان، «العدالة والتنمية الحزب المغربي الأكثر شعبية على الإنترنت»، MWN عربية (١٩يونية ٢٠١٣)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، www.ar.moroccoworldnews.com/?p=30758.



المرجعية الإسلامية؛ وبالتالي كان تحصيلٌ حاصلاً أن ينتصر في نتائج الدراسة لفورة الحضور الإسلامي الحركي على حضور باقي المنافسين السياسيين والجمعويين.

صحيح أننا عاينّا تضخيمًا في الأرقام من قبل مُعد الدراسة بحكم انتمائه للمرجعية الإخوانية، ولكن هذا المعطى لا يُفند القاعدة الرقمية في هذا السياق. وهذا عين ما أشارت إليه الدراسة من أن هناك فرقًا كبيرًا وواضحًا يُميز حزب العدالة والتنمية عن الأحزاب المغربية الأخرى. وذلك من حيث الشعبية على شبكة الإنترنت ونسبة المتابعة؛ ففي بعض الحالات لا يوجد منسقو الأحزاب المغربية الأخرى كمتتبعين على «تويتر» أو معجبين على «الفيسبوك». بخلاف حزب العدالة والتنمية الذي يضم قاعدة حزبية كبيرة على المواقع الاجتماعية.

وعندما نأخذ بعين الاعتبار الدور الكبير الذي قامت به مواقع التواصل الاجتماعي في حقبة الحراك العربي؛ سواء لـنُصرة هذا التيار أو ذلك؛ وخاصة التيارات الإسلامية. فلنا أن نتخيل حجم الاستفادة السياسية المباشرة التي حصدها الحزب الإسلامي من خلال توظيف خدمات وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الرأي العام من العامة والخاصة على حدٍّ سواء. وفي كتابه الذي يحمل عنوان «الإسلام والحراك العربي» - الصادر في غضون خريف ٢٠١١ [١٦]، وتحديدًا في خاتمة الفصل الأول من العمل يُشير الباحث طارق رمضان إلى الدور المفصلي الذي قامت به مواقع التواصل الاجتماعي في أحداث الحراك. ولاحظ الباحث المغربي يحيى اليحياوي - أحد أبرز الخبراء العرب في حقل الإعلام والاتصال - أنه قد يكون من مجال الصدفة الخالص أن يتزامن انتشار هذه الشبكات الاجتماعية وانفجار انتفاضات الربيع

(١٦) Ramadan, *L'islam et le réveil arabe*: 21-25.

العربي. وقد يكون من مجال الصدفة الخالص أيضًا أن تكون فئة الشباب هي الحاملة للواء هذه كما تلك؛ جزئيًّا أو بالمجمل العام. بيد أن الذي لا يبدو لنا من مجال الصدفة حقيقة أنه لولا هذه الشبكات لما كان لانتفاضات «الربيع العربي» أن تعرف ذاك الزخم الذي عاينًّا أطواره بالمباشر الحي في مصر وتونس وليبيا واليمن، وإلى حدٍّ ما البحرين والأردن والمغرب»[١٧].

وبَدَيهي أن من يتحكم في الإعلام اليوم يتحكم بشكل كبير في الرأي العام؛ حتى بعد تشكيل حكومة «الربيع المغربي» في غضون نهاية ٢٠١١، وتراجع حدة الحراك نعاين وعيًا من لدن باقي الأحزاب السياسية بأهمية هذه المواقع في الترويج للمشروع الحزبي؛ وبالتالي السياسي. ومن باب أولى التصدي لمشروع الحركات الإسلامية، ولكنه هذا الوعي النظري لا زال متواضعًا على أرض الواقع مقارنةً مع أداء حركات، وأحزاب الإسلام الإسلامي.

على صعيد آخر، غالبًا ما تعتمد المنابر الإعلامية العربية، والمحسوبة على الإسلام السياسي أو المقربة منه على مراسلين من نفس المرجعية؛ بما يُكرس نوعًا من تبادل الخدمات الموازية. وهي عملية تبادل لا ينتبه إليه متتبع المنبر المعني؛ إن لم يكن أولاً على دراية بطبيعة الخط التحريري لهذه المنابر؛ وإن لم يكن ثانيًا مُلمًّا بموازين القوى في الساحة الإعلامية.

بين أيدينا لائحة عريضة من النماذج التطبيقية التي تؤكد الأهمية القصوى التي تخصّصها الحركات الإسلامية للإعلام – في شقيه التقليدي والرقمي – في إطار خدمة مشروع «الأسلمة». وسوف نتوقف عند نموذجين اثنين:

١- يتعلق النموذج التطبيقي الأول بمضامين قصاصة إخبارية ضمن لائحة عريضة من

(١٧) لمزيد من التفصيل في دور الشبكات الاجتماعية ومواقع التواصل في أحداث «الحراك»، انظر: اليحياوي، «الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب».



القصاصات، ونشرت في موقع رقمي عربي حقوقي مغربي: بعض تشريعاتنا متخلفة عن دستور ٢٠١١، ونقرأ في مضامين القصاصة أن رئيس «منتدى الكرامة لحقوق الإنسان» أكد في تصريح للموقع الإلكتروني المعني أن «المملكة المغربية ما تزال أمامها تحديات أساسية في مجال تطوير منظومة حقوق الإنسان؛ سواء على مستوى التشريع أو الممارسة. داعيًا أيضًا، - باعتباره هذه المرة أستاذًا للعلوم السياسية بجامعة محمد الخامس في الرباط - مختلف الناشطين في المجال الحقوقي إلى الانخراط في إنفاذ القانون، واحترام مقتضيات حقوق الإنسان بنفس السرعة، ونفس الإرادة التي قال إنها موجودة على مستوى التشريعات[١٨].

ما لم تتوقف عنده القصاصة؛ أن الصحفي الذي أجرى المقابلة مع رئيس المنتدى يعمل في صحيفة «التجديد» الإسلامية الحركية. وأن رئيس المنتدى هو قيادي في حزب «العدالة والتنمية». وأن المنتدى الحقوقي المعني محسوب على المرجعية الإخوانية، وأسسه قيادي في نفس الحزب الإسلامي، وهو وزير العدل والحريات في الحكومة الحالية. وغيرها من المعطيات التي لا نجد لها أي أثر في مضامين القصاصة. وطبيعي أن الحركات الإسلامية توظف مثل هذه المخارج؛ من أجل خدمة مشروعها المجتمعي دون إثارة انتباه القارئ.

وفي خضم الفورة الرقمية التي تمر منها المنطقة العربية على غرار العالم. لنا أن نتخيل الحضور الإسلامي الحركي في هذه الفورة، وليس صدفة أن نجد أغلب مراسلي المنابر الرقمية الخليجية في الساحة المغربية؛ وخاصة مراسلي المنابر الفضائية والرقمية الموالية، أو المقربة،

---

(١٨) محمد لغروس، «حقوقي مغربي: بعض تشريعاتنا متخلفة عن دستور ٢٠١١»، **عربي ٢١** (١٨ ديسمبر ٢٠١٤)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، http://m.arabi21.com/Story/796716.



أو المحسوبة على المرجعية الإسلامية الحركية تنتمي بالتحديد إلى المرجعية الإسلامية الحركية دون سواها. وليس إلى بقية المرجعيات السياسية، وإن حصل ذلك يكون نسبيًّا أو متواضعًا مقارنة مع السائد.

٢- يتعلق النموذج التطبيقي الثاني بما اصطلح عليه إعلاميًّا في المجال التداولي المغربي بـ «واقعة أحمد منصور» [١٩]، أو واقعة «الوطن أو الجماعة». وملخص الواقعة - حسب ما تداولته حينها العديد من وسائل الإعلام المحلية - أن قياديًّا في حزب «العدالة والتنمية» تورط في لعب دور الوساطة في زواج مشبوه بين إحدى مناضلات الحزب، وهي إطار في مديرية الضرائب. تخلى عنها منصور بعد شهر عسل قضاه وإياها متنقلين ما بين إسطنبول وباريس دون توثيق الزواج لدى المصالح المختصة بالمغرب. كما أنه أصر على ألا يتم تسجيل عقد الزواج بالمغرب؛ الذي تم بحضور عدلين شاهدين بدعوى حرصه على سريته. مدعيًا أنه سيستعمل هذا العقد خلال سفره رفقة المناضلة خارج المغرب؛ وأنه سيقوم بتوثيقه فيما بعد بإحدى الدول العربية غير المغرب[٢٠].

تفاعلاً مع مضامين القصاصة صدر رد عن المعني - الإعلامي أحمد منصور - في صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي، وتم نشر الرد في العديد من المنابر الإعلامية المغربية الورقية والرقمية على حدٍّ سواء. لولا أن مضمون رده جاء حافلاً بسب

(١٩) الإحالة على أحمد منصور، الإعلامي المصري في فضائية «الجزيرة» القطرية، ومعلوم أن أحمد منصور إخواني المرجعية.
(٢٠) «أحمد منصور يفجر فضيحة أخلاقية باصطياد مغربيات بمباركة أعضاء من البيجيدي»، **موقع ٣٦٠** (٢ يوليو ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، www.le360.ma/ar/societe/51887.

وشتم العديد من المنابر الإعلامية التي روجت الخبر بداية قبل أن يعتذر[٢١] في تدوينة لاحقة عن الإساءة التي صدرت عنه.

في قراءة تفاعل الإسلاميين المغاربة مع هذه الواقعة

يمكن أن نخلص إلى ثلاث نقاط مركزية:

أ) أولها انخراط أغلب هؤلاء في نُصرة المعني (الإعلامي)، وتبني مواقفه. بما في ذلك مواقفه النقدية التي تضمنت سبًّا وشتمًا ضد المغاربة في مقالته الأولى. وتم توظيف مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير في هذا السياق.

ب) لا تقل الملاحظة الثانية أهمية، وكما جرى في محطات سابقة تم ترك الخلافات الإخوانية/السلفية جانبًا، والمرتبطة مثلاً بالموقف من العمل السياسي، وانخرط الجميع في نُصرة المعني. باعتبار أنه يُمثل المرجعية الإسلامية الحركية في المجال التداولي للمنطقة. ضدًّا على باقي المرجعيات الأيديولوجية والسياسية والتي تختلف مع المرجعية الإسلامية الحركية؛ سواء كانت إخوانية، أو سلفية وهابية. من باب قاعدة «أنا وأخي ضد ابن عمي، وانا وابن عمي ضد الغريب»[٢٢].

(٢١) «أحمد منصور يعتذر للمغاربة بعد وصفهم بـ القوادة والشواذ»، فبراير.كوم: **موقع أخبار المغرب** (٦ يوليو ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، www.febrayer.com/217413.html.

(٢٢) الغريب هنا إحالة على فاعل سياسي أو مجتمعي لا ينهل من «مرجعية إسلامية» حركية، والأنا والأخ، نسبة إلى الفاعل الإسلامي الإخواني أو الفاعل الإسلامي السلفي الوهابي.

ج) نأتي للملاحظة الثالثة، والأكثر أهمية؛ من حيث إن الخلاف كاد أن يتطور إلى أزمة سياسية تعصف بالعمل الحكومي الذي يقوده حزب سياسي «إسلامي المرجعية»؛ فأن يقتصر تعاطف الفاعلين الإسلاميين المغاربة مع الإعلامي الإسلامي الحركي فقط في مواقع التواصل الاجتماعي شيء، ولكن أن يصل التعاطف وتبني مواقفه في المنبر الرقمي الناطق باسم الحزب الإسلامي(٢٣) الذي يقود حكومة ائتلافية فهذا شيء آخر تمامًا. والأدهى أن موقف الإعلامي الإخواني تضمن سبًّا لا يليق بحزب إسلامي المرجعية أن يروجه ويتبناه ضد المغاربة من قبيل الحديث عن «الشواذ والقوادين». وكان على الرأي العام انتظار تدخل صناع القرار «المحيط الملكي»(٢٤)؛ حتى يقوم الحزب الإسلامي بحذف المقالة من موقعه الرسمي.

أهمية الملاحظة أنها فتحت أعين الرأي العام عن إشكالية مفاهيمية خاصة بمشروع الحركات الإسلامية في تفرعاته الوطنية/ القُطْرِية، وهي جدلية «الوطن أو الجماعة»، أو جدلية التوفيق بين الدفاع عن مصالح الوطن على حساب مصالح الجماعة أو العكس، تقديم مصالح الجماعة على مصالح الوطن.

«الوطن أم الجماعة؟»؛ هو عنوان أهم مقال رأي صدر في المجال التداولي المغربي تفاعلاً مع هذه الواقعة الدالة. جاء في المقالة أنه عن العدالة والتنمية أن تجيب عن سؤال جوهري وأساسي: أيهما الأسبق الوطن أو التنظيم؟. اختبار أحمد منصور يدخل في خانة الضارة/ النافعة.

---

(٢٣) **حزب العدالة والتنمية**، www.pjd.ma. وهو الموقع الذي نشر مقالة أحمد منصور المتضمنة لسب وقذف وشتم ضد بعض المغاربة، من قبيل الحديث عن «الشواذ والقوادين».

(٢٤) قالت مصادر صحيفة «الأيام» التي نشرت الخبر أن الجهات العليا في المغرب عبرت عن انزعاجها أكثر حين قام موقع حزب «العدالة والتنمية» الذي يقود الحكومة بالتطبيع مع هذه التدوينة المهينة للمغاربة وشرفهم ونشرها حرفيًّا على الحائط الإلكتروني الرسمي للحزب. وكان موقع حزب «العدالة والتنمية» قد نشر حرفيًّا تدوينة أحمد منصور التي كال فيها عبارات مخلة بالأدب والحياء من قبيل «الشواذ والقوادين» لبعض الصحفيين والسياسيين، الذين صنفهم في خانة الفساد، انظر: «جهات عليا غضبت من تدوينة منصور الذي قدم اعتذارًا متأخرًا»، **الأيام ٢٤** (٩ يوليو ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، www.alayam24.com/articles-9563.html.



اختبار صعب؛ لأنه وضع العدالة والتنمية في مأزق أولوية الولاء؟ واختبار مُحرج؛ لأنه سيفرض على الدولة أن تعيد مجددًا تكييف استعمالات الديمقراطية التي تضمن صالح الوطن؛ لا صالح تنظيمات تلوح بديمقراطية المقاعد، وتدين بالولاء لتنظيمات عقائدية أممية خارج الحدود. ففي كل الأحوال لا يمكن اليوم أن تطالب بديمقراطية معيبة نعلم مسبقًا أنها ستقدم ولاء الشيخ على خدمة الوطن(٢٥).

إن الثابت هنا من خلال هذين النموذجين التطبيقيين؛ هو توظيف كل ما هو صالح للتوظيف من أجل خدمة مشروع «الأسلمة». وبعد أن توقفنا عند بعض الأمثلة اللصيقة بتوظيف الثورة الرقمية؛ لنتوقف عند نموذجين اثنين من التوظيف. ويتعلق الأمر بتوظيف فضاء المنظمات الأهلية [أ] من جهة، وتوظيف تقارير وأعمال مراكز الأبحاث والدراسات [ب] من جهة ثانية. مع الإشارة إلى أن هذا التوظيف الميداني في العمل الأهلي، والعمل البحثي يُصاحب بالانتشار الإعلامي في شقيه الإعلام التقليدي، والإعلام الرقمي.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحضور الميداني لهذين النموذجين في الساحة، والقائم على مُحددي الأسلمة والتقية، والمصاحب بالحد الأقصى من المتابعة الإعلامية، في شقيها التقليدي والرقمي، فللمتتبع أن يتخيل حجم تفاعلات هذا الحضور في الساحة.

(٢٥) الجيلالي بنحليمة، «الوطن أم الجماعة؟» **الأحداث المغربية** (٥ يوليو ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، http://www.ahdath.info/?p=88275.



أ-اختراق المنظمات الأهلية

في سياق تفعيل مقتضى «أسلمة المجتمع». اشتغلت الحركات الإسلامية على تأسيس مجموعة من المنظمات الأهلية[٢٦]. ومعلوم أن هذه الأخيرة تقوم بدور كبير في معرض تغذية التمكين السياسي للحركات، والأحزاب الإسلامية. ونتوقف بالتحديد عند نموذجين اثنين:

هناك نموذج تكتل إسلامي حركي يضم حركة «التوحيد والإصلاح»، وحزب «العدالة والتنمية». والذي شاءت المستجدات الإقليمية في الساحة العربية - منذ مطلع ٢٠١١ - أن يظفر بالرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية؛ التي جرت بعد ما اصطلح عليه بأحداث «الربيع المغربي»، والظفر بالتالي بقيادة الحكومة المغربية الحالية.

وموازاة مع الحضور السياسي الصاعد للحزب الإسلامي الأبرز في الساحة المغربية نُعاين أيضًا صعودًا سياسيًّا لافتًا لكبرى الحركات الإسلامية؛ وهي جماعة «العدل والإحسان» المحظورة.

ففي الحالة الأولى؛ نُعاين وجود تحالف استراتيجي بين حركة «التوحيد والإصلاح»، وحزب «العدالة والتنمية»؛ وهو تحالف يتقدم لائحة عريضة من منظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات. يمكن الاصطلاح عليها بـ «المَجَرة الإسلامية الحركية» Galaxie islamiste. نذكر منها على الخصوص المنظمات التالية: نقابة «الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب»، و«منظمة التجديد الطلابي»، و«شبيبة العدالة والتنمية»، و«مؤسسة بسمة للأعمال الاجتماعية»، و«مركز الدراسات والأبحاث المعاصرة»، و«جذور للجالية المغربية في

(٢٦) لأن الطبيعة لا تحب الفراغ، فإن عدد القوافل الطبية التي نظمتها وأطرتها شبكات من المنظمات الأهلية التابعة للأوساط الإسلامية بالمغرب (نقابات، شبكات تخييم، جمعيات نسائية..) تجاوز ٢٠٠٠ قافلة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٣؛ حيث استهدفت جل مناطق المغرب، وتحديدًا المناطق النائية.

الخارج»، و«رابطة الأمل للطفولة المغربية»، و«المبادرة المغربية للدعم والنصرة»، و«منتدى الزهراء للمرأة المغربية»، و«رياض الدعاة»، و«جمعية أمل للمقاولات»، و«فضاء المقاولة»، و«الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الاسلامي»، و«عصبة الأمل للطفولة المغربية»، و«جمعية تامازيغت لكل المغاربة»، ومجلة «الفرقان»، وجريدة «التجديد».. ولائحة من المنظمات والجمعيات المنضوية بشكل تنظيمي تحت لواء حركة «التوحيد والإصلاح»، وحزب «العدالة والتنمية». مع الإشارة إلى أن جميع هذه الجمعيات حاضرة بقوة في شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي؛ بل وسائل الإعلام التقليدي من خلال منابر ورقية ناطقة باسمها، أو من خلال نشر متابعات إعلامية في هذه المنابر من طرف إعلاميين ينتمون إلى المرجعية الإسلامية الجامعة لهذه المنظمات الأهلية.

بالنسبة لجماعة «العدل والإحسان»(٢٧). تتميز بتبنيها منذ مرحلة التأسيس خيار اللاعنف، وتطليق السرية(٢٨)؛ فإنها تضم تحت جناحيها العديد من المنظمات والجمعيات على غرار الفصيل الإسلامي المنافس(٢٩). وتهم القطاع الحقوقي والطلابي والنسائي والتربوي وغيرها من القطاعات.

توظيف الثورة الرقمية، وثورة الاتصالات، وشبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي تحت شعار «النصرة والحشد» يهم جميع هذه المنظمات الأهلية دون استثناء. ويتم ذلك بشكل جماعي؛ إما من منظور عمل تطوعي تعبدي، أو منظور مؤسساتي. كما هو الحال مع المنظمات

---

(٢٧) تتميز جماعة «العدل والإحسان» بأنها حركة إسلامية مغربية خالصة، من منطلق أنها أخذت مسافة نظرية وتنظيمية من إسلاميي المشرق، وتحديدًا من «التنظيم الدولي للإخوان المسلمين».

(٢٨) جماعة «العدل والإحسان»، وبخلاف باقي أطياف التيار الإسلامي الحركي بالمغرب، تميّزت برفع شعار حركي مُميز: لا للسرية، لا للعنف، ولا للارتباطات الخارجية، وهي اللاءات الثلاث التي تورطت فيها بشكل أو بآخر بقية الحركات الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالنهل من مرجعيات، مشرقية أساسًا، أو التورط في أعمال عنف، أو في تزكية خيار الارتباطات الخارجية.

(٢٩) الإحالة هنا على حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية».



الأهلية التي اخترقت مؤسسات الدولة عبر توقيع اتفاقيات شراكة مثلاً؛ خاصة أن الحزب الإسلامي المعني هنا في هذا المقام يتولى العديد من المقاعد الوزارية، وضمنها الوزارة المكلفة بالعلاقات مع المنظمات الأهلية[٣٠].

ب- اختراق المراكز البحثية

في سياق تفاعل الإسلاميين المغاربة مع فورة تأسيس المراكز البحثية التي تعرفها المنطقة؛ وخاصة بعد منعطفي اعتداءات نيويورك وواشنطن، ولاحقًا أحداث «الربيع العربي»، لم تتردد هذه الحركات والأحزاب الإسلامية في إطلاق بعض المراكز البحثية التي تروم ترويج المشروع الإسلامي من منظور العمل البحثي.

وهكذا أعلنت حركة «التوحيد والإصلاح» عن تأسيس مركز بحثي يحمل اسم «مركز الدراسات والأبحاث المعاصرة» في غضون ٢٠٠٩. وفي غضون مطلع يناير ٢٠١٤ أعلن هذا المركز عن تأسيس شبكة للباحثين الإسلاميين حسب قصاصة إخبارية صدرت في موقع المركز[٣١] على هامش نهاية أشغال الملتقى الوطني الرابع للباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وينتمي جميع أعضاء المركز المعني[٣٢] إلى حركة «التوحيد والإصلاح»، أو حزب «العدالة والتنمية»، أو كليهما معًا.

(٣٠) يُصطلح عليه في الحقل السياسي المغربي بوزارة العلاقة مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، وتوجد بين أيدي حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي منذ الانتخابات التشريعية لـ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

(٣١) «المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة يطلق شبكة وطنية للباحثين»، **المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة** (٢٨ يناير ٢٠١٤)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، www.cmerc.ma/index.php/activites/33.html.

(٣٢) أي «المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة»، وهو مركز بحثي إخواني.



تفاعل مراكز الدراسات في المنطقة مع الثورة الرقمية، والعمل على الاستفادة من خدمات هذه الثورة في إطار التعريف بمشروع المركز، وترويج أعماله يُعتبر تحصيل حاصل. والأمر سيان مع الفاعل الإسلامي الحركي الذي طرق مؤخرًا في المجال المغربي باب تأسيس المراكز البحثية، ولكن ثمة فارق جوهري في هذه الجزئية يتطلب بعض التدقيق.

على غرار التعامل مع الحقل الإعلامي في شقيه التقليدي، أو الرقمي. تتعامل الحركات والأحزاب الإسلامية مع حقل المراكز البحثية من خلال مُحدّدي الأسلمة والتقية. من خلال اتجاهين اثنين على الأقل؛ هما: تأسيس مراكز بحثية تابعة للمشروع الإسلامي الحركي، أو اختراق باحثين إسلاميين لمراكز بحثية مستقلة لا علاقة لها بالمشروع الإسلامي الحركي من قبيل أن يُصبح مبعوثًا، أو مراسلَ مركز بحثي غربي في المنطقة باحثًا محسوبًا على المرجعية الإسلامية الحركية.

بتعبير آخر، وفي سياق ترويج المشروع الأيديولوجي للحركات والأحزاب الإسلامية. تراهن الأقلام البحثية على تمرير رؤاها عبر البوابة البحثية؛ سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية. وهذا أمر ينطبق على العديد من الأعمال المنشورة على الصعيدين الإقليمي (العربي)، والدولي (الأوروبي والأمريكي على وجه الخصوص). وفي هذا المضمار نقرأ في خلاصات دراسة موجهة للرأي العام الأوروبي وصادرة عن معهد ألماني[٣٣] توصية بضرورة أن يأخذ صناع القرار في أوروبا (ألمانيا نموذجًا) بعين الاعتبار التيار الإسلامي الوسطي في مشروع الإصلاحات المغربية، ولا يخرج التيار الإسلامي الوسطي Moderate Islamic Movement حسب الباحث

(٣٣) حررها باحث محسوب على حركة «التوحيد والإصلاح» وحزب «العدالة والتنمية»، وكان أحد أعضاء الخلية الإعلامية التي سهرت على الحملة الانتخابية للحزب في الانتخابات التشريعية ليوم ٢٥ نوفمبر ٢٠١١.

عن التنظيم الذي ينتمي إليه؛ حزب «العدالة والتنمية»، والجمعيات المدنية المحسوبة عليه[٣٤]. ولأننا نعيش زمن الثورة الرقمية يتم ترويج المادة في مواقع شبكة الإنترنت، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتحديد في الحسابات التابعة للمشروع الإسلامي المعني، سواء كان إخوانيًّا أو سلفيًّا.

وقد يصل الأمر كما نعاين ذلك مرارًا في المجال المغربي إلى نشر ملخصات، أو مضامين هذه المواد في صفحات، ومنابر إعلامية مستقلة – ورقية أو رقمية – من طرف إعلامي إسلامي حركي؛ ولكن دون أدنى إشارة إلى مرجعية مُحرري الدراسة أو المقالة؛ بسبب الانصياع لمقتضى مُحدّد التقية سالف الذكر. وبالتالي يتم صرف النظر عمدًا عن الإشارة إلى المرجعية الإسلامية الحركية من باب عدم إثارة الانتباه. ومقابل ذلك يتم ترويج المشروع الإسلامي؛ أي خدمة مقتضى مُحدّد الأسلمة سالف الذكر.

من علامات الاختراق أيضًا – ذلك الذي يتبناه مشروع الإسلاميين في سياق تفعيل مقتضى الأسلمة، والاختراق، والتقية – نشر أقلام المشروع في منابر إعلامية رقمية لمقالات، ودراسات تحت صفة إعلامية، أو بحثية، أو جمعوية، دونما الإحالة على المرجعية الأيديولوجية؛ أي المرجعية الإسلامية الحركية. وهذه ظاهرة لا زالت قائمة حتى بعد اندلاع أحداث «الربيع العربي» في نسخته المغربية. مع ظهور تطورات صاحبتها، وتميزت بتحايل أقلام المشروع على كل المحاولات النقدية التي تكشف هذا المشروع. وبيان ذلك كالتالي:

(٣٤) Mohammed Masbah, "Morocco's Slow Motion Reform Process: The Tug of War between the Palace and the Justice and Development Party", *SWP Comments 2014* (6 January 2014).



في حقبة ما قبل اندلاع أحداث الحراك عاينا وجود لائحة من المواقع الإلكترونية التي كانت تتميز بحضور كبير للأقلام الإسلامية الحركية. ولكن أحداث الحراك ساهمت في انخراط الأحزاب السياسية المنافسة للمشروع الإسلامي الحركي؛ وخاصة المشروع الإخواني في تسليط الضوء، وكشف مشاريع الاختراق.

نقول هذا أخذًا بعين الاعتبار أن أهم موقع إخباري في منطقة المغرب المغربي، وليس المغرب الأقصى فحسب(٣٥)، والذي يُصنف في المراتب الأولى عربيًّا كان يتميز بحضور كبير للأقلام الإسلامية - الإخوانية والسلفية - ولم ينتبه الفاعل السياسي والأمني والبحثي؛ بل الإعلامي لتأثير عامل الاختراق المؤسسي على مُحدّد التقية، إلا بعد اندلاع أحداث الحراك. اتضح بشكل جلي تأثير هذا الاختراق في نتائج الاستحقاقات الانتخابية التي تلت «الربيع المغربي»؛ سواء تعلق الأمر بالانتخابات التشريعية لـــ١١ نوفمبر ٢٠١١، أو الانتخابات الجماعية لـ ٤ سبتمبر ٢٠١٥؛ حيث حقّق حزب «العدالة والتنمية» الإخواني أرقامًا متقدمة جعلته بداية يقود حكومة «الربيع المغربي» من خلال احترام نتائج الانتخابات الأولى. كما جعلته مع نتائج الانتخابات الثانية يظفر بقيادة أغلب وأهم المدن الكبرى التي يفوق عدد ساكنيها ١٠٠ ألف مواطن. لقد تبيّن إذًا أن وسائل الإعلام العادية لم تعد هي السباقة إلى نقل الأحداث، فشبكات التواصل الاجتماعي التي مواردها المعلوماتية ذاتية، مصدرها يستعمل تلك الشبكات ووسائلها، صورة حية بأدوات بسيطة هي التي صارت الأسبق في إعلان الخبر؛ وهذا يعني أيضًا أنّ هذه الشبكات باتت تصنع خطابًا سياسيًّا موازيًا. وإن كان ذلك بشكل غير مباشر(٣٦).

(٣٥) **هسبريس**، www.hespress.com.

(٣٦) توفيق قريرة، «الإرهاب والخطاب السياسي الموازي في مواقع التواصل الاجتماعي»، ميدل إيست أونلاين (١١ نوفمبر ٢٠١٥)، مقالة إلكترونية متاحة عبر الإنترنت، www.middle-east-online.com/?id=211544.

صحيح أنه ثمة عدة عوامل ساعدت حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي في الفوز بهذه الاستحقاقات، وفي مقدمتها توظيفه أو رهانه على ما يُصطلح عليه بـ «المرجعية الإسلامية»[٣٧] في اللعبة السياسية. ولكن ثمة إجماع لدى صناع القرار والباحثين والمتتبعين على الدور الكبير الذي قامت به مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي عند الفاعل الإسلامي في الحملة الانتخابية. ومن هنا تتضح بعض معالم تعامل هذا المشروع مع بعض مقتضيات الثورة الرقمية. ومن هنا شرع العديد من الفاعلين السياسيين من الذين يختلفون كليًّا مع المشروع الإسلامي في توظيف الثورة الرقمية خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة المؤرخة في ٤ سبتمبر ٢٠١٥م[٣٨].

مخارج عملية في مواجهة الثورة الرقمية

ما العمل بعد الاطلاع على بعض معالم تفاعل المشروع الإسلامي الحركي مع الثورة الرقمية بشكل جعله يظفر بمسافات استباقية مقارنة مع باقي الفاعلين الدينيين والسياسيين؟

لا يبدو أن أغلب الفاعلين واعون بهذا المأزق؛ سواء تعلق الأمر بالفاعلين الدينيين الذين يشتغلون في المؤسسات الدينية الرسمية، أو الفاعلين السياسيين وغيرهم بالطبع. وهو الأمر الجلّي من خلال تأمل العديد من المؤشرات، وسوف نتوق هنا عند إشارتين اثنتين فقط؛ هما:

أ- نبدأ بالفاعل السياسي. وعلى الرغم من الوعي المتأخر لأغلب هؤلاء بسبق الفاعل الإسلامي السياسي في طرق باب الثورة الرقمية، والاستفادة منها عمليًّا على أرض الواقع. عاينًّا

(٣٧) الإحالة هنا بالتحديد على المرجعية الإسلامية الحركية، سواء كانت إخوانية أو سلفية، كما عاينًّا ذلك مثلًا في الحالة المصرية، مع انضمام فاعلين سياسيين من التيار الإخواني والسلفي في الاستحقاقات الانتخابية.

(٣٨) نتحدث عن انتخابات ٤ سبتمبر ٢٠١٥، أي الانتخابات البلدية وليس انتخابات ٤ نوفمبر ٢٠١١، أي الانتخابات التشريعية؛ لأن الوعي بدور الثورة الرقمية في اللعبة السياسية والانتخابية، لم يكن قائمًا حينها لدى أغلب الفاعلين السياسيين، بخلاف السائد مع الفاعل الإسلامي الحركي.



انخراطًا متواضعًا لبعض الفاعلين السياسيين في عوالم شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي خلال محطة الاستحقاقات الانتخابية، وبشكل متأخر. ولكن حتى مع هذا الفتح الرقمي لاحظ أحد الخبراء في علم التواصل أنه مع صحة كون «الفيسبوك» أبرز معترك بين المرشحين؛ بالنظر إلى ضمه لأكبر عدد من مستخدمي الإنترنت المغاربة قياسًا بباقي الفضاءات الافتراضية الأخرى. ورغم أن لجوء السياسيين للشبكات الاجتماعية ملموس؛ فإنه يبقى موسميًّا ومرتبطًا بالانتخابات»(٣٩).

واضح أننا إزاء حملات موسمية لمُجمل الفاعلين السياسيين الذين ينافسون الأحزاب الإسلامية في مواقع الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي. وبَدَيهي في هذه الحالة أن يبقى الحضور الإسلامي قويًّا وفاعلاً في التأثير على الرأي العام طالما بقي تفاعل المنافسين يشتغل بهذا المنطق الاختزالي والعابر مع إحدى أهم نقاط «القوة الإلكترونية» بتعبير جوزيف ناي.

ب- نأتي لإشارة أهم تهم باقي الفاعلين الدينيين من المعنيين نظريًّا بالتصدي العلمي، والعملي لمشروع الحركات الإسلامية.

ولأن الإشارة تهم أغلب المجالات التداولية العربية الإسلامية؛ فإن المغرب الأقصى لم يسلم منها. ومفادها أن حضور الفاعلين الدينيين في شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي يغلب عليه الحضور الإسلامي الحركي في شقيه الإخواني، والسلفي الوهابي، مع حضور متواضع جدًّا للفاعل الديني الذي يشتغل في المؤسسات الدينية الرسمية. وبما أن

(٣٩) تصريح لعبد المالك العلوي؛ رئيس مركز التفكير «آمي سانتر»، انظر: «شبكات التواصل الاجتماعي: معترك افتراضي بين مرشحي انتخابات شتنبر ٢٠١٥».

الطبيعة لا تقبل الفراغ -كما قال أرسطو - فبَدَيهي أن أي مراهق(ة)، أو شاب(ة) يبحث عن المعلومة الدينية في سوق العرض والطلب الديني - كما هي مفتوحة وشاسعة في الشبكات الرقمية - سيصطدم أساسًا بمعلومة دينية تنهل من مرجعية هذه الجماعات والتيارات. وبالتالي تخدم بشكل أو بآخر مشروع الحركات الإسلامية، وليس مشروع التديّن الذي تريد هذه المؤسسات الحفاظ عليه وصيانته من مشاريع نرى أنها تسعى إلى اختطاف الدولة والدين معًا.

وحاصل القول في هذه الدراسة؛ أن قراءة أهم ما يُميز الظاهرة الإسلامية الحركية لا يختلف إجمالاً - نظريًّا على الأقل - عما مُنتظر من أي مشروع سياسي مجتمعي في هذا المجال التداولي أو ذلك. ولكن ميزة المشروع الإسلامي الحركي أنه ينطلق من «المرجعية الإسلامية»؛ وهي مرجعية تختلف بين هذه الجماعة أو تلك، وتشتغل على ترويج خطاب ديني شبه طائفي؛ لأنه ينتصر بالتحديد للمشروع المعني هنا - أكان دعويًّا، أم سياسيًّا، أم جهاديًّا - بما يتطلب استحضار عدة مُحدّدات توقفنا عند بعض منها. وهي مُحدّدات «الأسلمة»، و«الاختراق»، و«التقية»؛ والتي تساعد المتلقي/ المتتبع على قراءة أهم معالم تفاعل الظاهرة الإسلامية الحركية مع الثورة الرقمية؛ خاصة الحالة المغربية.

نقول هذا أخذًا بعين الاعتبار - ما أشرنا إليه سلفًا - أننا اشتغلنا على نموذج واحد من التنظيمات الإسلامية الحركية في تجلياتها السياسية أولاً. ولم نشتغل على باقي الفاعلين الذين يُصنفون في خانة «الإسلام السياسي» على اعتبار أن الفاعل الإسلامي الذي كان محور الدراسة في هذا العمل يبقى معترفًا به رسميًّا من طرف الدولة؛ أي حركة «التوحيد والإصلاح»



باعتبارها الحركة الإسلامية الوحيدة، وحليفها السياسي حزب «العدالة والتنمية»؛ الذي يقود الحكومة المغربية الحالية، أو ما اصطلح عليه بـ «حكومة الربيع المغربي».

ومع أن الأمر يتعلق بقراءة تفاعل إسلاميين معترف بهم رسميًّا، عاينَّا حضور هواجس ومقتضيات المـُحدّدات الثلاثة سالفة الذكر؛ أي الأسلمة، والاختراق، والتقية. ولنا أن نتخيل تفاعل باقي الإسلاميين من الذين لم يحصلوا بعد على اعتراف الدولة ومؤسسات الدولة؛ سواء تعلق الأمر بالإسلاميين الذين يُصنفون في خانة العمل الدعوي، أو جماعة «العدل والإحسان» التي تعتبر حاليًّا كبرى الحركات الإسلامية في المغرب، وذات امتدادات تنظيمية داخل وخارج المغرب؛ وخاصة في إسبانيا وإيطاليا. بمعنى أن مستويات الأسلمة والاختراق والتقية من المفترض أن تكون مضاعفة مع الحركات الإسلامية غير المعترف بها رسميًّا.

وبالنتيجة، نحن أمام فورة في تفاعل الحركات الإسلامية مع الثورة الرقمية؛ سواء كان دعويًّا أو سياسيًّا أو جهاديًّا. ويُفيد أيضًا، أن إحدى أسباب هذا الغزو المؤطر بمشروع الأسلمة، وهاجس الاختراق، وعقلية التقية تأتي من باقي الفاعلين الدينيين والسياسيين؛ من الذين تركوا الطبيعة الرقمية في الساحة للفراغ. وحينها بالذات تتجمع كل المقومات الرقمية الذاتية والموضوعية؛ التي تخدم المشروع الإسلامي الحركي. أي خدمة حسابات المشروع على أرض الواقع المادي: سياسيًّا، ودينيًّا، واجتماعيًّا؛ وبالتالي استراتيجيًّا.